
التوحيد المحاسبي أم التوافق؟

د. توفيق جوادي (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر
أ. محمد دينوري سالم (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

ملخص:

إن وجود العديد من الاختلافات والتباين بين دول العالم بالنسبة للمعلومات المالية نشأ أساساً من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية المستخدمة عالمياً، مما أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية سواء من مستثمرين أو غيرهم على اتخاذ القرارات التي تستند إلى معايير موحدة، لذا فقد ظهرت الحاجة إلى وجود نوع من التوافق العالمي للبيانات والمعلومات المالية المقدمة من المنشآت التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية مما يؤدي إلى اتساع وتشجيع الاستثمارات المالية في أنشطة بورصة الأوراق المالية، ومن ثم ظهرت أهمية إعداد البيانات المالية التي تقدمها المنشآت على أساس توافق دولي.

الكلمات المفتاحية:

التوحيد المحاسبي، التوافق المحاسبي، القوائم المالية، لجنة معايير المحاسبة الدولية، الأنظمة المحاسبية، طريقة المصالح المشتركة، رسملة الشهرة، أصول المعمر، العقود التأجيرية، تكاليف البحث والتطوير.

Abstract:

The presence of many of the differences and disparities between the countries of the world for financial information resulted mainly from the different economic and financial systems used worldwide, resulting in the inability of users of financial statements, whether from investors or others to make decisions that are based on

uniform standards, so it appeared the need for a kind of global consensus of the data and financial information provided by enterprises that traded on the Exchange, which leads to the breadth and encourage financial investments in the activities of the stock market, and then showed the importance of preparing the financial statements provided by the facilities on the basis of international consensus.

keywords:

Accounting standardization, compatibility of accounting, financial statements, the Committee on International Accounting Standards, accounting systems, the way of common interests, Cap fame, durable assets, rental contracts, research and development costs.

تمهيد:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لإزالة الكثير من العوائق الاقتصادية بين الدول المختلفة، وامتداد نشاط كثير من مؤسساتها خارج الحدود دولها، وظهور مجموعة جديدة من المستثمرين والدائنين المهتمين بالقوائم المالية لتلك المؤسسات، وهو ما نتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبي، وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة.

ومع تزايد تشابك العلاقات الاقتصادية توجهت الجزائر باعتبارها جزء من الكيان الاقتصادي العالمي إلى دمج أعمالها واتجاهها نحو خصخصة القطاع العام، وفي ضوء عصر جديد من التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع تزايد اتساع الأسواق المالية، وتخطي المعاملات للمجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أوسع عبر الحدود، تعاضمت أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والدولي، ومن أجل ضمان شفافية ومصداقية البيانات الناتجة عن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة وإعطاء بعد التوافق المحاسبي للأنظمة المحاسبية المختلفة.

1. الاتجاه الدولي حول توافق العمل المحاسبي

اهتمت الجمعيات المهنية والعلمية واللجان الفنية بمتابعة المتغيرات البيئية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال إعداد معايير محاسبية دولية تكون مقبولة دولياً.

1.1. التمييز بين التوحيد والتوافق

التوحيد (Standardization) يعني تطبيق معيار أو قاعدة واحدة في كل الحالات. فالتوحيد ينطوي على مجموعة من القواعد الموحدة.

أما التوافق (Harmonization) فيعني تطبيق معايير محاسبية مختلفة بطرق معينة بدلاً من معيار واحد للجميع، وبعبارة أخرى فالتوافق هو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة في الدول المختلفة في العالم وذلك عن طريق التخلص من الممارسات غير الضرورية الموجودة بينها(1).

كما أن التوافق يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، وهذا أكثر قبولاً من التوحيد. الذي يعني أن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين(2). لذلك فالتوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة. أي أنه يمكن الإشارة إليه بأنه الحد من الممارسات المختلفة والتقليل منها، بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التماثل التام(3).

كما يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متنسق ومتجانس أو غير متباين أي التماثل الذي يعني أن كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة(4).

" التوحيد هو الثبات في الترتيب، في المصطلحات وكذلك الثبات في القياس"(5).

أما التوافق هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة. فتشتمل على اختيار ومقارنة الأنظمة المحاسبية لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة مع بعضه (6).

2.1. فوائد التوافق

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، إن هذه الدوافع لا بد وأنها تتبع من الفوائد والمنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق. ومن أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي:

✓ إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية، حيث أن إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للشركات ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية كما أنه يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية. ويبدو منطقياً أن تخفيض درجة الاختلاف في الممارسة المحاسبية هو الحل. فالقوائم المالية القابلة للمقارنة سوف تشجع على تدفق أكبر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة.

✓ أما رجال المصارف والمقرضين فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية، وكذلك المحللين الماليين فسوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن يعتمدوا عليها كمدخلات لعمليات التحليل المالي.

✓ يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يبذل حالياً في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها

في إعدادها مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة لأخرى.

✓ العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال.

✓ إن طبيعة عمل المؤسسات التي تختص في مجال المحاسبة الدولية، و تقوم بمراجعة حسابات الشركات متعددة الجنسية و أحيانا الشركات المحلية في الدول التي توجد بها، تواجه مشكلة اختلاف المعايير والممارسات المحاسبية بين دول وأخرى وهذا ما يلزمها بعمل برامج خاصة لكل دولة على حدى، وكذلك تجد نفسها مضطرة إلى تأهيل المحاسبين وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية بالعالم وهو ما يكلفها جهدا وأموالا مضاعفة لطبيعة وخصوصية كل نظام محاسبي، ومن ثم فإن التوافق الدولي المحاسبي سيسهل لشركات المحاسبة المالية القيام بأعمالها بأقل تكلفة وهو ما ينعكس كذلك على الشركات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستخفض كذلك.

✓ إن زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات يجعل التوافق المحاسبي أمرا مرغوبا فيه. فإذا كانت المعلومات القابلة للمقارنة تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي فإن الأمر سيكون كذلك بالنسبة للقرارات الاقتصادية وتوزيع الموارد على أساس دولي. حيث سيسهل العمليات الدولية والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد ويجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة.

✓ - إن التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، ومن ثمة إعطاء الشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها سواء كان ذلك في صورة رؤوس أموال أو قروض، إن أصحاب رؤوس الأموال في الداخل و الخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار و الإقراض يفضلون المعايير الدولية لأن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية تكون أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة. مما يشجع المستثمرين على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة .

✓ من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي الدولي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية

✓ توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية للبيانات(7).

3.1. الانتقادات والعوائق التي تواجه عملية التوافق

إن المطلع والمدرک للعلاقة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها يدرك صعوبة أو الصعوبات التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة ويمكن تلخيص الانتقادات حول التوافق الدولي للمحاسبة فيما يلي:

1- المحاسبة كنظام اجتماعي تعكس إلى حد كبير البيئة التي تعمل فيها، وأهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات تلك البيئة. طالما أن الأهداف المرجوة من المحاسبة مختلفة باختلاف البيئة التي تعمل فيها، أنه من

المعروف أن السياسات المحاسبية تصاغ في بعض الأحيان للحصول إما على أهداف اقتصادية أو سياسية متوافقة مع النظم الاقتصادية أو السياسية المطبقة بالدولة وطالما أن هناك أملا ضعيفا في الحصول على نظام اقتصادي وسياسي دولي واحد فإنه من الممكن التوقع أن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية ستستمر تعمل كعائق أمام التوافق الدولي للمحاسبة(8).

2- تعتبر الضرائب في كل دولة إحدى المصادر الرئيسية التي تتطلب الخدمات المحاسبية. وحيث أن نظام الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فإنه من المتوقع أن تكون هناك اختلافات في المبادئ والممارسات المحاسبية المستخدمة على المستوى الدولي.

3- من العوائق التي تقف أمام التوافق الدولي هي الشروط الصارمة التي تضعها بعض المنظمات المهنية لممارسة مهنة المحاسبة والتي تحد من عالمية المحاسبة المهنية، مثال ذلك اشتراط المنظمة المهنية للمحاسبة في فرنسا عام 1976 على المحاسبين الأجانب الذين يمارسون المهنة في فرنسا أن يجتازوا امتحانا قبل حصولهم على الترخيص وتعميما للتجربة الفرنسية فإن الإتحاد الأوربي وضع مجموعة من التحفظات على الممارسين الأجانب داخل الإتحاد الأوربي(9).

4- هناك من يرى أن عملية التوافق الدولي للمحاسبة عملية معقدة ومكلفة جدا تفوق المنفعة من ورائها لذا فهي لا تستحق كل هذه الجهود(10).

5- قد يكون شعور البعض بالقومية أو التعصب القومي حائلا يقف دون قبول أي شيء من الخارج، ولهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بمثابة مساس بسيادتها لاعتقادها أن نظامها هو الأفضل وتتأخر في تبني نظم أخرى.

6- إن التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية يجعل من احتياجات البيئة نوع وشكل المعلومات في كل من المجموعتين مختلفة اختلافا جوهريا، و هو ما ينعكس على طبيعة الأنظمة المحاسبية التي يجب أن تطبق في كل منها حتى يلبي تلك الاحتياجات المختلفة. وبالتالي ما يراه البعض أن عملية وضع نظام محاسبي عالمي قد لا يكون بمقدوره تلبية تلك الاحتياجات المختلفة والمتنوعة.

7- إن الاختلاف في لغات الدول قد يقف عائق دون سهولة فهم واستيعاب الكلمات والمفاهيم التي تعبر عن نواحي فنية في المحاسبة⁽¹¹⁾ وهو ما دعا لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تعريف المصطلحات الفنية بعناية تامة عند وضعها المعايير المحاسبية حتى تتجنب فهم المعايير بمعان مختلفة في الدول المختلفة.

8- يعتبر من ضمن العوائق أمام التوافق الدولي للمحاسبة أن بعض الدول لا توجد بها منظمات حكومية، أو غير حكومية مسئولة عن الإشراف ومراقبة الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة بتلك الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد بورصة الأوراق المالية تشرف وتراقب على عملية تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة، وفي بريطانيا اتحاد بورصات الأوراق المالية. وحيث أن هذه الهيئات والمنظمات لعبت دورا رئيسيا في شرعية المعايير المحاسبية المقبولة بها فهي من المتوقع أن تلعب دورا رئيسيا وناجحا في حالة تبنيها للمعايير الدولية وإلزام المؤسسات والشركات التي تشرف عليها بالامتثال لهذه المعايير.

2- التباين في الممارسات المحاسبية الدولية:

ويمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقا لما يلي:

1.2- التباين في تحقق الإيراد: يكاد ينعقد الإجماع بين المحاسبين على أن الإيراد يتحقق بالبيع، إلا أن الممارسة العملية تشهد بعض النماذج التي تثير التناقضات ذات تأثير هام في نتائج العمليات وتنعكس على ميزانية المؤسسة.

2.2- التباين في تحميل النفقات : يمثل تحميل النفقات أحد أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي، ففي مجال الأصول طويلة الأجل، لا بد من تخفيض قيمة هذه الأصول أو استهلاكها وتحميل عبء التخفيض أو الاستهلاك على سنوات عمرها الإنتاجي، وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الضريبية في الولايات المتحدة تسمح باستخدام طريقة الاستهلاك المعجل الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الاستهلاك في السنوات الأولى لاقتناء الأصل، وتخفيض الأرباح الصافية وتخفيض الضرائب بهدف تشجيع المؤسسات على استبدال أصولها وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، مما ينعكس على جودة الإنتاج وتخفيض تكاليفه، وإذا لم ينفذ المستثمر الاستبدال وحيازة أصل جديد فإنه لا يحتسب أي مبلغ مقابل استهلاك الأصل المستهلك أساساً، وهذا معناه زيادة الأرباح وزيادة الضرائب في نفس الوقت.

3.2- تباين المصطلحات: بالإضافة إلى التباين الناتج عن اللغة، فإن ثمة تبايناً ناجماً عن استخدام مصطلحات دون غيرها.

4.2- تباين شكل القوائم المالية: مع أن الميزانية العمومية هي القائمة الأساسية التي ولدت مع نظام القيد المزدوج الذي طبق في الدويلات الإيطالية منذ القرن الخامس عشر، إلا أن تطور المحاسبة التحليلية والمحاسبة الإدارية أدى بكثير من المؤسسات إلى تطوير شكل الميزانية لتعرض على شكل تقرير مالي يخدم أغراض التحليل المالي.

أما في الوطن العربي، فما زالت صيغة T هي الصيغة الغالبة، ولو أن بعض الشركات أخذت بصيغة التقرير نظراً لما هذه الصيغة من تسهيل

إجراءات التحليل المالي، وكذلك بالنسبة للنظم المحاسبية الموحدة التي كان أولها النظام المحاسبي الموحد المصري وقد أخذت عنه سورية وليبيا واليمن نظمها المحاسبية الموحدة فقد اعتمد على ميزانية عمومية آ وليس على تقرير أو قائمة. أما بالنسبة لقائمة الدخل فنجد أن بعض دول العالم مازالت تعد حسابات ختامية: متاجرة، تشغيل، أرباح وخسائر. بينما البعض الآخر انتقل إلى أسلوب القائمة الذي يصنف المصروفات بحسب وظيفتها أما التصنيف الكلاسيكي للحسابات الختامية فإنه يصنفها بحسب طبيعتها لكن تصنيفها يقتصر على الوظائف الأساسية للمؤسسة وهي الإنتاج المتمثل في حساب التشغيل، والبيع والشراء أي المتاجرة والأرباح والخسائر الذي يمثل الوظيفة الإدارية والمالية.

5.2- تباين أسس القياس: تعتمد الممارسة المحاسبية في كثير من مجالاتها على تقديرات وأحكام المحاسب الخاصة التي يفترض أن تقرب القياس المحاسبي من العدالة. ولقد أفرزت التجربة الأمريكية المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) لتقليل التفاوت في الممارسة العملية، وقد كان GAAP يدور بشكل عام في فلك التكلفة التاريخية، لكن ذلك بدأ يختلف بتغير الظروف الاقتصادية حتى بدت المعايير المحاسبية السائدة أقرب إلى الواقعية في القياس المحاسبي.

6.2- تباين توحيد القوائم المالية: كان للتجربة الأمريكية في مجال توحيد القوائم المالية أثراً في صياغة المعايير الدولية في مجال السيطرة وإعداد القوائم المالية الموحدة من وجهة نظر أكثرية المساهمين.

وقد شهد الاقتصاد في المملكة المتحدة بعض تجارب السيطرة والاندماج لكن التجربة في المملكة المتحدة سرعان ما استفادت من التجربة الأمريكية مع بقاء الاختلافات.

أما في الدول الأوروبية الأخرى فقد كان الاقتصاد أقل تطوراً كما كانت شركات الأشخاص أكثر شيوعاً من الشركات المساهمة، لذا كانت التشريعات الأوروبية تكاد تخلو من الإشارة للشركات القابضة وكيفية توحيد القوائم المالية، فكان تبني المعايير المحاسبية الدولية أكثر ملائمة من تطوير تجارب أو ممارسات محلية تكاد تكون غير موجودة، ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها، نجد أن الأصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت لعدة أسباب أهمها:

➤ عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.

➤ تطور الأسواق المالية العالمية.

➤ الخصخصة في بعض دول العالم.

➤ تغيرات في أنظمة النقد الدولية.

➤ تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كافة أنحاء العالم، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

وقد أدت ثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تعزيز العولمة وتدفع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المؤسسة، أو على مستوى القطاع أو الدولة، ولا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، هذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس قد تختلف بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر وبين شركة وأخرى، مما

يؤدي إلى تشويه القياس وتشويه المقارنة وتضليل متخذي القرارات، كما جعل وضع معايير دولية للتدقيق تكفل عدالة القياس، وتبنى على معايير دولية للمحاسبة يتم القياس بناء عليها مهمة ملحة على الصعيد الدولي أخذته كثيراً من المنظمات والدول على عاتقها.

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال:

- مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939.

- كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973 كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي كان قد بدأ العمل بها منذ عام 1932.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي حيث عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية. فقد عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904 في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم .

وفي عام 1992 عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر في الولايات المتحدة وقد كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من

مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفد من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA، وجمعية المحاسبين الإداريين IMA، وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

3- الاختلافات الموجودة في الممارسات المحاسبية في دول العالم

هناك اختلاف في الممارسة المحاسبية بين الدول وهذا يعود لعدة اعتبارات ثقافية سياسية اجتماعية ومن بين هذه الاختلافات نجد (12):

- لا تهلك الشهرة في بعض دول العالم حتى تفقد قيمتها، فعلى سبيل المثال كانت الشركات في المملكة المتحدة قبل عام 1997 تستطيع شطب الشهرة بتحميلها على حقوق ملكية المساهمين بدلا من رسملتها وبالتالي تهلك.
- يسمح بتطبيق طريقة المصالح المشتركة (pooling interests) لتسجيل اندماج الشركات خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض البلدان فقط.
- لا يسمح بتطبيق طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) لتسعير المخزون في بعض الدول.
- تعتبر تكاليف البحث والتطوير كمصروف في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم رسملتها في العديد من الدول.
- يتم تسجيل الاحتياطات في بعض الدول للتأمين الذاتي أو لمواجهة الالتزامات المحتملة.
- هناك اختلافات في طرق الإهلاك للأصول المعمرة وكذلك في معالجة العقود التأجيرية. إن الاختلاف في الممارسة المحاسبية يعود إلى

اختلاف الباحثين لطبيعة حاجات مستخدمي البيانات المالية، و
اختلاف تفهمهم للظروف التي يعمل فيها منتج تلك المعلومات
المحاسبية، مما أدى إلى ظهور فرق في الممارسة من بلد لآخر وهذا
يعود لعاملين أساسيين(13):

- طبيعة حاجة مستخدمي البيانات المالية،

- الظروف التي يعمل فيها منتج المعلومات المحاسبية.

ويتوقف هذان العاملان على مجموعة من المتغيرات يمكن تجميعها في

ثلاث متغيرات رئيسية وهي:

❖ المتغيرات البيئية الثقافية

❖ المتغيرات البيئية التعليمية

❖ المتغيرات البيئية السياسية

كما توجد هناك عوامل أخرى قد تؤثر على الفكر المحاسبي
والممارسات المحاسبية بشكل جوهري مثل: قوانين الضرائب، قوانين أسواق
رأس المال، طبيعة النظام العام للدولة ومدى تدخلها في العملية الاقتصادية.
جميع هذه العوامل قد تساهم في اختلاف الممارسات المحاسبية بين دولة
وأخرى، ومن هنا جاءت ضرورة التوافق المحاسبي الدولي.

الهوامش والمراجع:

- (1) نبيه عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، 1998، ص:35
- (2) المرجع أعلاه، ص:35
- Toy ,J, S ,and, Parker ,R ,H ,international harmonization and standardization, vol (3) 26,N°1,1990 ,pp;71-88
- (4) محمد ميروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، مصر، 2005، ص:267.
- (5) المرجع أعلاه، ص:288
- (6) نفس المرجع أعلاه ص 268
- (7) محمد ياسين غادر ،دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية ،ج2 نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، عدد26، 2004.
- (8) محمد المبروك أبو زيد مرجع سابق ص:274.
- (9) نفس المرجع أعلاه، ص :274
- (10) Sameuls ,J ,M & Piper, A, G ,International Accounting Standards ,the Management Accountant,1984,page,136.
- (11) Sameuls ,J ,M & Piper, A,G ,op cit..
- (12) نعيم دهمش، معايير المحاسبة الدولية، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد116، السنة 2003، ص:8.
- (13) محمد ياسين غادر، دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية ،ج2، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 26 أيار 2004، ص:8